

دور المعهد الوطني للتكوينات البيئية في تعزيز ريادة الأعمال السياحية المستدامة
**Promoting Sustainable Tourism Entrepreneurship: The Role of the
National Institute for Environmental Training**

مومن يمينة* أستاذ محاضر – ب-

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي – تيسمسيلت، الجزائر

البريد الإلكتروني: yamina.moumene@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2026/06/10	تاريخ القبول: 2026/06/06	تاريخ الارسال: 2025/11/04
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص:

يشهد العالم اليوم تحديات بيئية واقتصادية متزايدة، ما يفرض ضرورة اعتماد أنماط تنموية مستدامة، وتبرز السياحة البيئية كخيار قادر على تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها. وتكتسي ريادة الأعمال في هذا المجال أهمية خاصة لكونها تتيح إنشاء مشاريع مبتكرة ذات أثر بيئي واقتصادي إيجابي. وفي هذا الإطار، يبرز دور المؤسسات التكوينية، وعلى رأسها المعهد الوطني للتكوينات البيئية، كفاعل محوري في إعداد كفاءات قادرة على تحويل المبادئ البيئية إلى مبادرات ريادية مسؤولة. يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين ريادة الأعمال والسياحة البيئية المستدامة، وتحليل إسهام المعهد الوطني للتكوينات البيئية في دعم وتأطير حاملي المشاريع السياحية البيئية، من خلال تقييم فعالية برامج ومقارباته التطبيقية.

الكلمات المفتاحية: السياحة البيئية؛ ريادة الأعمال؛ التنمية المستدامة؛ التكوين

البيئي؛ المبادرات الميدانية؛ السياسات البيئية.

المؤلف المرسل: مومن يمينة

Abstract:

The world today is facing growing environmental and economic challenges, which necessitate the adoption of sustainable development models. Ecotourism emerges as a viable option capable of balancing the exploitation of natural resources with their preservation. Entrepreneurship in this field is

particularly important, as it enables the creation of innovative projects with positive environmental and economic impacts.

In this context, training institutions foremost among them the National Institute for Environmental Training play a pivotal role in preparing skilled individuals capable of transforming environmental principles into responsible entrepreneurial initiatives. This study aims to examine the relationship between entrepreneurship and sustainable ecotourism, and to analyze the contribution of the National Institute for Environmental Training in supporting and guiding ecotourism project holders, through evaluating the effectiveness of its programs and applied approaches.

Keywords: Ecotourism ; Entrepreneurship; Sustainable Development; Environmental Training; Field Initiatives; Environmental Policies.

مقدمة:

أمام التحديات البيئية والاقتصادية التي يشهدها العالم، تزداد الحاجة إلى تبني أنماط تنمية بديلة تقوم على مبادئ الاستدامة، ومن أبرز هذه البدائل تبرز السياحة البيئية كخيار تنموي قادر على تحقيق التوازن بين استثمار الموارد الطبيعية والحفاظ عليها. ويُعدّ هذا النوع من السياحة مجالاً واعداً لتحفيز التنمية المحلية، خصوصاً عند اقترانه بمبادرات ريادة الأعمال التي تُسهم في خلق مشاريع مبتكرة ذات أثر بيئي واقتصادي ملموس.

في هذا السياق، يكتسي دور المؤسسات التكوينية أهمية متزايدة، لما لها من قدرة على إعداد كفاءات بشرية متمكنة وقادرة على ترجمة المبادئ البيئية إلى مشاريع ريادية مسؤولة. ومن هنا تبرز أهمية المعهد الوطني للتكوينات البيئية كفاعل رئيسي في هذا المجال، والذي يعتبر مؤسسة تعمل تحت وصاية وزارة البيئة وجودة الحياة والمتواجد بالجزائر العاصمة. حيث يسعى إلى تأهيل رواد أعمال في مجالات السياحة المستدامة، عبر برامج تكوينية متخصصة ومقاربات تطبيقية.

انطلاقاً من هذا الواقع، يهدف هذا البحث إلى إبراز العلاقة بين ريادة الأعمال والسياحة البيئية المستدامة، وتحليل دور المعهد الوطني للتكوينات البيئية في دعم وتأطير حاملي المشاريع السياحية البيئية، مع تقييم فعالية البرامج المعتمدة واستشراف سبل

تطويرها. كما تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تسليط الضوء على تجربة مؤسسة تكوينية متخصصة، كمثال على كيفية توظيف التكوين المهني البيئي في خدمة التنمية المستدامة عبر مشاريع ريادية واقعية، ما من شأنه أن يعزز مخرجات البحث العلمي في هذا المجال ويوفر قاعدة معرفية للتخطيط المؤسسي والسياسات العمومية ذات الصلة.

لتحقيق ذلك، تم اعتماد المنهج الوصفي بوصفه الأداة الأنسب لعرض وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل المعهد الوطني للتكوينات البيئية، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي لتفكيك وتقييم الأدوار التي يضطلع بها المعهد في الواقع العملي، من خلال دراسة المبادرات والبرامج وآثارها الفعلية في دعم ريادة الأعمال البيئية.

تندرج هذه الدراسة ضمن محاولة للإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى يُسهم المعهد الوطني للتكوينات البيئية في دعم ريادة الأعمال السياحية ذات البعد البيئي المستدام؟. وعليه، تم تقسيم هذه المداخل إلى محورين أساسيين يتعلق الأول بالنظام القانوني للمعهد وستتطرق ضمن المحور الثاني إلى الدور العملي والمبادرات الميدانية للمعهد في دعم ريادة الأعمال للسياحة البيئية.

المحور الأول: النظام القانوني للمعهد الوطني للتكوينات البيئية

إن الوقوف على الطبيعة القانونية والتنظيمية لأي مؤسسة يُعد مدخلاً ضرورياً لفهم حدود تدخلها وشرعية أدوارها، وهو ما ينطبق على المعهد الوطني للتكوينات البيئية الذي يشكل أحد أهم الفاعلين في مجال التكوين البيئي والتربية البيئية في الجزائر. لذا، يُخصص هذا المبحث لتقديم تعريف شامل بهذه المؤسسة من حيث طبيعتها القانونية وتبعيتها الإدارية، ثم التطرق إلى المهام التي أسندت إليها بموجب النصوص التنظيمية.

أولاً: تعريف المعهد ومهامه الأساسية

لفهم الإطار الذي يعمل ضمنه المعهد الوطني للتكوينات البيئية، من الضروري ضبط تعريفه وموقعه في المنظومة الإدارية الجزائرية، وهو ما يسمح بتقدير مدى استقلاليتها وقدرته على تنفيذ المهام الموكلة إليه.

أ- تعريف المعهد:

يُعد المعهد الوطني للتكوينات البيئية مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع للقواعد القانونية المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة، بينما تُعد تاجراً في علاقاتها مع الغير وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى

من المرسوم التنفيذي رقم 02-263 مؤرخ في 17 أوت 2002، الذي تم بموجبه إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية في الجزائر¹. تم إنشاءه منذ 2002، و في سنة 2012 تم إنشاء ملاحق له المتمثلة في دور البيئة البالغ عددها 58 على مستوى ولايات الوطن.

يوضع المعهد تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، ويقع مقره الحالي بمدينة الجزائر، مع إمكانية نقله إلى موقع آخر ضمن التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يصدر بناءً على اقتراح من الوزير الوصي².

تُظهر هذه الصيغة القانونية أن المعهد يجمع بين الطابع الإداري والخدماتي، ما يجعله قادرًا على أداء وظائفه في إطار المرفق العام، مع التمتع بمرونة التسيير التي تُتيحها الصفة التجارية، خاصة في تعامله مع الفاعلين الخواص أو المؤسسات الأخرى.

ب- مهام المعهد:

يُسند للمعهد دور محوري في ضمان التكوين وترقية التربية البيئية³ والتحسيس⁴، ويُكلف، في هذا الإطار، بجملة من المهام الأساسية موزعة على مجالين⁵:

1- في مجال التكوين:

- تقديم تكوينات متخصصة في مجال البيئة لفائدة الفاعلين العموميين والخواص.

- تطوير أنشطة تكوين المكوّنين.

- إعداد رصيد وثائقي بيئي وتحيينه دوريًا.

2- في مجال التربية البيئية والتحسيس:

- إعداد وتنشيط برامج التربية البيئية الموجهة لمختلف الفئات.

- القيام بأعمال تحسيسية تتلاءم مع خصوصية كل جمهور.

ويُمارس المعهد مهامه في إطار الخدمة العمومية، خصوصًا فيما يتعلق بالتربية البيئية والتكوين، وفق دفتر شروط يُحدد بموجب قرار مشترك بين الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي وأجهزة التسيير

يتم تسيير المعهد من خلال هيكل إداري وتنظيمي يتكون من مجلس إدارة، مدير عام، ومجلس توجيهي.

أ- مجلس الإدارة⁶:

يُعتبر مجلس الإدارة الهيئة العليا لتسيير المعهد، ويتألف من وزير المكلف بالبيئة أو ممثله، ويتشكل من ممثلين عن عدة قطاعات وزارية، تشمل الدفاع الوطني، المالية، الداخلية، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقة والمناجم، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، النقل، الموارد المائية، الصحة، الفلاحة، والتكوين المهني. يُشارك المدير العام في اجتماعات المجلس بصوت استشاري، ويتولى أمانة المجلس.

تُحدد عهدة أعضاء المجلس بثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويجتمع المجلس مرتين سنوياً على الأقل في دورة عادية، ويمكن دعوته لاجتماعات استثنائية إذا دعت الضرورة. تُتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة، ويُعد صوت الرئيس مرجحاً في حال تساوي الأصوات. تُوثق المداولات في محاضر تُرسل إلى الوزير الوصي للمصادقة عليها. يختص مجلس الإدارة بالنظر في عدة مسائل استراتيجية منها:

- تنظيم المعهد وسيره.
- المصادقة على برنامج العمل السنوي ومتعدد السنوات.
- دراسة حصيلة النشاط السنوي.
- مناقشة برامج الاستثمار والتوسعة.
- المصادقة على الاتفاقيات والصفقات الكبرى.
- دراسة مقترحات المدير العام لتطوير الأداء التنظيمي والتكويني.

ب- المدير العام⁷:

يُعيّن المدير العام بموجب مرسوم بناءً على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة، وهو المسؤول الأول عن تسيير المعهد. ومن أبرز صلاحياته:

- تمثيل المعهد أمام القضاء وفي العلاقات المدنية.
- إعداد الميزانيات والحسابات والمخططات الاستثمارية.
- اقتراح تعريفات الخدمات التجارية المقدمة.
- توقيع الصفقات والعقود وفقاً للتنظيم المعمول به.
- تحضير اجتماعات مجلس الإدارة وتطبيق قراراته.
- ممارسة سلطة التعيين والانضباط على المستخدمين.

- إعداد التقرير السنوي للنشاط ورفع له للجهات الوصية بعد مصادقة المجلس عليه.

ت- مجلس التوجيه⁸:

يُعد مجلس التوجيه هيئة استشارية داخلية، يُعَيّن أعضاؤه بقرار من الوزير المكلف بالبيئة لمدة أربع سنوات. يتكون المجلس من ثلث من أعضاء المعهد المتخصصين، وثلثين من ذوي الكفاءات المعترف بها في المجال البيئي. يساهم المجلس في مناقشة المواضيع الاستراتيجية المتعلقة بتوجهات المعهد، ويقدم رأيه خصوصاً في:

- برامج التكوين.
- تنظيم التكوينات.
- مناهج التقييم.
- برامج التربية البيئية والتحسيس.

يضع المجلس نظامه الداخلي ويعرضه على المدير العام للموافقة عليه. يُجسّد الوضع القانوني للمعهد الوطني للتكوينات البيئية نموذجاً تشريعياً متطوراً يهدف إلى التوفيق بين منطق المرفق العام ومتطلبات النجاعة الاقتصادية، وذلك عبر منحه صفة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري. هذه الازدواجية تمنح المعهد شخصية معنوية واستقلالاً مالياً يسمحان له بالمرونة التشغيلية للقطاع الخاص كإبرام عقود خاصة، تسعير خدمات، التعامل مع البنوك. مع بقائه أداة سيادية لتنفيذ السياسة العمومية للدولة. عملياً، تتيح هذه الصيغة للمعهد تمويل أنشطة التحسيس والتربية البيئية غير المربحة - التي تعتبر رسالته الجوهرية- عبر عوائد تكويناته المتخصصة الموجهة للخواص والمؤسسات، مما يخفف العبء عن ميزانية الدولة ويؤسس لاستدامة مالية ذاتية.

غير أن هذه الاستقلالية الوظيفية تظل مقيدة بهيكله وصائية دقيقة؛ فمجلس الإدارة، الذي يرأسه وزير البيئة ويضم ممثلين عن اثني عشر قطاعاً وزارياً يضمن بقاء المعهد ضمن الاستراتيجية الوطنية، لكنه قد يعرضه لبيروقراطية القرار وبطء الاستجابة بسبب تعدد مراكز القرار.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المرونة القانونية الممنوحة للمعهد تُؤهله للعب دور محوري يتجاوز التكوين التقليدي، ليصبح فاعلاً استراتيجياً في تطوير الكفاءات البيئية الوطنية

ومرافقة المبادرات ذات الطابع الريادي⁹، ولا سيما في قطاع واعد كالسياحة البيئية¹⁰. فبفضل صفته التجارية، يملك المعهد الأهلية القانونية للدخول في شراكات عقدية مباشرة مع المستثمرين الخواص، ووضع برامج تكوينية مخصصة لمرشدي السياحة البيئية، وإصدار شهادات كفاءة معتمدة تعد شرطاً قانونياً لمزاولة هذه الأنشطة الناشئة. بهذا المعنى، لا يقتصر دور المعهد على مجرد مركز تكويني، بل يتعداه إلى كونه حاضنة قانونية وتقنية تدعم تحول الاقتصاد الوطني نحو نماذج تنموية مستدامة.

غير أن تقييم مدى تجسيد هذه المهام على أرض الواقع يتطلب الانتقال إلى المحور الثاني، الذي يُعنى برصد وتحليل الدور العملي والمبادرات الميدانية التي قام بها المعهد في هذا المجال.

المحور الثاني: الدور العملي والمبادرات الميدانية للمعهد في دعم ريادة الأعمال السياحية البيئية

بعد استعراض الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم المعهد الوطني للتكوينات البيئية، من حيث تعريفه ومهامه وبُنيته الإدارية، ننتقل للوقوف على مدى تجسيد تلك المهام على أرض الواقع.

فالمهام الموكلة إلى المعهد، خصوصاً في مجال التكوين البيئي والتحسيس، تكتسي أهمية استراتيجية عندما تُترجم إلى مشاريع ملموسة ومبادرات داعمة لرواد الأعمال في مجال السياحة البيئية، باعتبارها إحدى ركائز التنمية المستدامة المنشودة. وعليه، يُقسم هذا المحور إلى نقطتين أساسيتين، يتناول أولهما أبرز المبادرات التي أطلقها المعهد، بينما تخصص الثانية لتقييم فعالية هذه المبادرات وتحديد التحديات التي تواجهها.

أولاً: مبادرات المعهد الوطني للتكوينات البيئية في دعم ريادة الأعمال البيئية

في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والسياحة البيئية المستدامة، برزت أهمية تعزيز ريادة الأعمال البيئية كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية. وفي إطار الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر، وتفعيلاً لتوجيهات الدولة الجزائرية في دعم المؤسسات الناشئة والشباب حاملي المشاريع، كَتَّف المعهد الوطني للتكوينات البيئية من مبادراته وبرامجه التدريبية الهادفة إلى تعزيز المقاولاتية البيئية وريادة الأعمال الخضراء. وقد تجسدت هذه الجهود من خلال تنظيم ندوات تكوينية، إطلاق شراكات مؤسساتية، تطوير محتوى تدريبي متخصص، وتأطير آلاف المتربصين والنوادي

البيئية عبر التراب الوطني، مما يعكس إرادة واضحة في الانتقال نحو اقتصاد دائري يراعي المتطلبات البيئية. وفيما يلي عرض لأهم المبادرات التي باشرها المعهد في هذا السياق:

أ- تنظيم ندوات وطنية في مجال ريادة الأعمال الخضراء:

نظم المعهد الوطني للتكوينات البيئية، تحت إشراف وزارة البيئة وجودة الحياة، عدة ندوات وطنية تكوينية تمحورت حول المقاولاتية وريادة الأعمال الخضراء والاقتصاد الدائري. من أبرزها الندوة الوطنية التي انعقدت في ديسمبر 2024، بمشاركة ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية، وحاضنات جامعية، وشباب حاملي المشاريع البيئية من مختلف الولايات.

وقد شكلت هذه الندوة منصة لتبادل الخبرات بين الفاعلين، وتسليط الضوء على أهمية الاستثمار في المشاريع الخضراء كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة. كما أبرزت مداخلات المسؤولين – وفي مقدمتهم وزيرة البيئة – دور المعهد في توفير التكوين النوعي الموجه نحو الفئات الشابة لتعزيز قدراتهم في ابتكار حلول بيئية عملية¹¹.

ب- إطلاق دورات تكوينية محلية موجهة للمجتمع المدني والشباب:

وسع المعهد من نطاق تدخلاته التكوينية لتشمل المناطق الداخلية، من خلال تنظيم دورات تكوينية حضورية وعن بعد، على غرار الندوة التي احتضنتها ملحقة دار البيئة بولاية سعيدة. وقد شاركت فيها فعاليات المجتمع المدني، من جمعيات شبابية وكشافة وممثلي مديرية البيئة، كما تم عرض مشاريع مبتكرة في مجال إدارة المزروعات والخدمات الزراعية الإلكترونية، مما يعكس التفاعل الإيجابي بين المعهد والمجتمع المحلي في دعم المقاولاتية البيئية¹².

ت- التعاون مع مشاريع دولية لتعزيز التكوين الأكاديمي:

في إطار الانفتاح على الشراكات الدولية، ساهم المعهد في مشروع "دعم المياه والبيئة" (WES) الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين الجامعيين في مجال الاقتصاد الدائري. وقد تميز المشروع بتنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس وطلبة جامعة بومرداس، مع التركيز على تطوير شبكة وطنية لتدريب المدربين في مجال ريادة الأعمال الخضراء.

هذا التعاون يعكس انخراط المعهد في ديناميكية تبادل الخبرات على المستوى الإقليمي، ومساهمته في بناء منظومة تكوين جامعية موجهة نحو الاقتصاد الأخضر¹³.

ث- توسيع التكوينات وتطوير المحتوى الأكاديمي:

شهدت سنة 2024 تكوين أزيد من 6500 متربص في مجالات متعددة تتعلق بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال تنظيم 408 دورة تكوينية شملت 86 موضوعاً. استفاد من هذه الدورات متعاملون اقتصاديون، ممثلون عن الجماعات المحلية، ومؤسسات عمومية وخاصة.

كما عمل المعهد على تأطير الحياة الجمعوية البيئية عبر 45 ملحقة جهوية، من خلال تنظيم ورشات تحسيسية، وحملات تشجير وتنظيف، ومعارض بيئية. وقد ساهم هذا النشاط المكثف في رفع الوعي البيئي على المستوى الوطني، وتوسيع قاعدة الفاعلين المهتمين بزيادة الأعمال البيئية¹⁴.

ج- دعم الشباب والابتكار في مجال الاقتصاد التدويري:

قام المعهد منذ تأسيسه بتكوين آلاف الشباب حاملي الأفكار البيئية، لا سيما في مجالات رسكلة النفايات والطاقات المتجددة. وقد تميزت هذه التكوينات بجانبين: تقني يخص الجوانب البيئية، وإداري يركز على كيفية إنشاء مؤسسات ناشئة. وقد توجت هذه التكوينات بتأسيس شركات مصغرة لفائدة نزلاء سابقين بمراكز إعادة التأهيل، في تجربة رائدة بالتعاون مع وزارة العدل، وكذا تكوين صحفيين متخصصين في الإعلام البيئي بالتنسيق مع وزارة الاتصال، مما يبرز الطابع الشمولي لبرامج المعهد¹⁵.

ح- حصائل نشاطات المعهد:

كشفت مديرة المعهد الوطني للتكوينات البيئية عن حصيلة 22 سنة من العمل الميداني والتكويني يتعلق بأبرز إنجازات المعهد خلال أكثر من عقدين من النشاط، والتي شملت تكوين وتأطير الآلاف في مجال التربية البيئية وتوسيع شبكة الشراكات الوطنية والدولية على النحو التالي¹⁶:

1- أكثر من 12 ألف نادٍ بيئي و29 ألف أستاذ مُكوّن

أوضحت مديرة المعهد أن هذه المؤسسة التكوينية الاستراتيجية نجحت، منذ تأسيسها، في تنصيب أكثر من 12 ألف نادٍ بيئي على مستوى المدارس في مختلف الولايات، بالتنسيق مع مديريات البيئة وقطاع التربية الوطنية. كما تم تكوين 29 ألف أستاذ في عدة مواضيع بيئية، منها كيفية إنشاء نادٍ بيئي، تنشيطه، تنظيم ورشات في الرسكلة، البستنة، الأنشطة التفاعلية والخرجات التربوية، مما يعزز الفهم التطبيقي للمفاهيم النظرية لدى الأطفال.

2- أكثر من 180 موضوع تكويني

المعهد يقدم 180 موضوعًا تكوينيًا يشمل مجالات متعددة، من أبرزها: المفاوضات الخضراء، تسيير النفايات، الطاقات المتجددة، والتربية البيئية. وتستهدف هذه التكوينات مختلف الفاعلين من مؤسسات حكومية، جمعيات، شباب حاملي مشاريع، وحتى نزلاء المؤسسات العقابية.

3- اتفاقيات شراكة مع أكثر من 200 جهة

أشارت السيدة عاشور إلى أن المعهد وقع أكثر من 200 اتفاقية شراكة مع مؤسسات وطنية وهيئات دولية، أبرزها وزارة العدل، حيث تم تنفيذ تجربة رائدة لتكوين نزلاء مراكز إعادة التأهيل. بعض هؤلاء الشباب أنشأوا مؤسسات مصغرة في مجال الرسكلة وتسيير المساحات الخضراء بعد خروجهم من المؤسسة العقابية.

كما تم إبرام اتفاقيات مع وزارة الاتصال لتكوين 720 صحفيًا في مختلف المواضيع البيئية، بالإضافة إلى شراكات مع مؤسسات تعليمية خارج التخصص البيئي. أما الجمعيات البيئية، فهي شريك دائم، حيث تم تنفيذ برنامج وطني لتكوين الجمعيات، والبلديات، ومراكز الردم التقني في تقنيات تسيير النفايات الحديثة.

4- تعزيز الوعي البيئي ومكافحة الرمي العشوائي

أكدت مديرة المعهد أن واقع البيئة في الجزائر لا يختلف كثيرًا عن التحديات البيئية العالمية، كارتفاع درجات الحرارة، الفيضانات، والحرائق، ما يستدعي رفع وعي المواطنين. وأضافت أن الوزارة تعمل على إطلاق حملات تحسيسية في كل الولايات، خاصة في المناطق السياحية خلال موسم الاصطياف، لمكافحة الرمي العشوائي وتعزيز السلوكيات البيئية البسيطة.

5- الصحافة البيئية: شريك استراتيجي

وصفت عاشور الإعلاميين والصحفيين بأنهم طرف أساسي في الاستراتيجية البيئية، حيث تساعد تقاريرهم وبرامجهم على إيصال الرسائل البيئية للمواطنين. وتم إنشاء شبكة من الصحفيين البيئيين لتغطية النشاطات البيئية وإعداد محتوى توعوي في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية.

6- التربية البيئية في الوسط المدرسي

أبرزت مديرة المعهد أهمية البروتوكولات الموقعة مع وزارة التربية الوطنية منذ 2002، والتي أدرجت التربية البيئية ضمن الأنشطة التربوية عبر تأسيس نوادٍ بيئية مدرسية. وتم تنظيم العديد من المسابقات الوطنية مثل:

- "مبدعين في منازلنا" خلال جائحة كورونا.
- "معًا للاستهلاك المستدام" للحد من استعمال البلاستيك.
- مسابقة 2024 بالشراكة مع 3 وزارات، بمشاركة أكثر من 400 متسابق وتم تكريم 34 منهم.

• مشاركة ذوي الهمم بفيديو تحسيدي مؤثر، وتكريمهم في احتفالية احتضنها جامع الجزائر بحضور 800 شخص.

- مسابقة بيئية لتعليم البرمجة للأطفال بالتعاون مع شركة ناشئة "Green Tech".

7- دعم الجمعيات والمجتمع المدني

أوضحت عاشور أن الجمعيات البيئية تلعب دورًا محوريًا، نظرًا لقربها من المواطنين وقدرتها على نقل الانشغالات البيئية المحلية إلى الجهات الرسمية. المعهد يعمل على تكوين الجمعيات في مواضيع جديدة سنويًا، مثل الاتصال البيئي، إضافة إلى فتح أبواب دور البيئة أمامهم لتنظيم أيام دراسية ونشاطات تحسسية.

8- مواكبة الابتكار الأخضر وتشجيع المؤسسات الناشئة

في إطار تشجيع الاقتصاد الأخضر، تم تكوين أكثر من 4081 شابًا من حاملي المشاريع في مجالات مثل إدارة النفايات، الرسكلة، وتركيب الألواح الشمسية. وتحتضن دور البيئة هؤلاء الشباب من خلال ندوات وورشات، ويتم توجيههم نحو مؤسسات الدولة للحصول على الدعم والتمويل اللازمين لتجسيد مشاريعهم.

ثانياً: تقييم فعالية المبادرات المؤسسية في مجال التربية البيئية في الجزائر

بعد استعراض مختلف المبادرات المعهد الوطني للتكوينات البيئية، سواء من حيث التكوين، الشراكات، أو البرامج الموجهة للأطفال والشباب والمجتمع المدني، نقوم بتحليل مدى نجاعة وفعالية هذه الجهود في تحقيق أهدافها البيئية والتربوية، من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية.

أ- المؤشرات الكمية لقياس فعالية المبادرات:

يتم ذلك من خلال تسليط الضوء على البيانات الإحصائية التي تعكس حجم وامتداد نشاط المعهد وبرامجه، كما تم جمعها من تصريحات مديرة المعهد والبيانات الرسمية.

1- عدد النوادي البيئية وتغطية المؤسسات التربوية

- أكثر من 12,000 نادٍ بيئي تم تنصيبه على مستوى مختلف المؤسسات التعليمية عبر التراب الوطني.

هذه التغطية الواسعة تُعد مؤشرًا على فعالية التنسيق بين وزارة البيئة ووزارة التربية الوطنية. مع ذلك، لا تزال الحاجة قائمة لتقييم نسبة تغطية المؤسسات التربوية بهذه النوادي مقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات.

2- عدد المؤطرين والأساتذة المُكوّنين

- تم تكوين 29,000 أستاذ في مختلف المواضيع البيئية.

هذا الرقم يعكس استثمارًا كبيرًا في بناء القدرات البشرية، وهو ما يعتبر من ركائز الاستدامة في التربية البيئية.

3- برامج التكوين الموجهة للفئات الأخرى

- تكوين 720 صحفيًا بيئيًا.
- تكوين الآلاف من الشباب حاملي المشاريع (أكثر من 4,000 شاب).
- عقد أكثر من 200 اتفاقية شراكة مع مؤسسات وهيئات وجمعيات، مما يعكس توسع نطاق الشراكة.

4- المسابقات والأنشطة التحفيزية

- تنظيم مسابقات بيئية وطنية شارك فيها أكثر من 400 طفل/تلميذ/طالب.
- تكريم 34 فائزًا على المستوى الوطني، ومشاركة ذوي الهمم أيضًا، مما يعكس شمولية التوجه التربوي.

ب- المؤشرات النوعية والتأثيرات المجتمعية:

1- تحسن الوعي البيئي في أوساط المجتمع

- حملات التحسيس في الشواطئ والغابات أظهرت، بحسب مسؤولي المعهد، تحسنًا في سلوكيات المواطنين تجاه البيئة.

- الاستعانة بالإعلام، والصحفيين البيئيين، ساعد في نشر ثقافة بيئية بدأت تترسخ في الخطاب العام.
- 2- فعالية الشراكات مع المجتمع المدني
- الجمعيات البيئية تُعد شريكًا فعالاً في تنفيذ البرامج، بفضل قربها من المواطن وقدرتها على رصد المشاكل البيئية المحلية.
- برامج التكوين الخاصة بالجمعيات ساعدت في رفع مستواها التنظيمي والمعرفي، مما يعزز مشاركتها في بلورة حلول بيئية محلية.
- 3- تحفيز الشباب على ريادة الأعمال الخضراء
- تجربة المعهد في تأطير الشباب حاملي المشاريع الناشئة تمثل نموذجًا ناجحًا لتحويل التحديات البيئية إلى فرص اقتصادية.
- الدعم الإداري والتقني الذي وفره المعهد ساهم في بروز مؤسسات ناشئة في مجال الاقتصاد الدائري والطاقات المتجددة.
- 4- مستوى التنسيق بين القطاعات
- البروتوكولات الموقعة مع وزارات (التربية، التكوين المهني، التعليم العالي، العدل، الاتصال...) تعكس مقاربة متعددة القطاعات ضرورية في مجال التربية البيئية.
- رغم هذا التنسيق، يبقى التحدي في توحيد الرؤية والمتابعة الميدانية لتقييم الأثر الفعلي لكل قطاع على حدة.

ت- التحديات التي تواجه فعالية هذه المبادرات:

رغم الجهود المبذولة والمبادرات المتنوعة التي أطلقتها المؤسسات الجزائرية في مجال التربية البيئية، إلا أن هذه المساعي لا تخلو من تحديات تؤثر على فعاليتها الميدانية والمجتمعية. من أبرز هذه التحديات غياب نظام تقييم دوري موحد لقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة، سواء على مستوى تغيير السلوك البيئي أو تعزيز الوعي الجماعي، وهو ما يُضعف القدرة على تعديل البرامج وتوجيهها بحسب نتائج واقعية. كما أن ضعف الموارد البشرية واللوجستية في بعض الولايات يؤدي إلى تفاوت واضح في تطبيق هذه البرامج، حيث تبرز فجوة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث التكوين والمتابعة والدعم. علاوة على

ذلك، فإن محدودية إشراك القطاع الاقتصادي والخاص، رغم أهميته في دعم المشاريع البيئية وتمويل الابتكار الأخضر، يمثل عائقًا حقيقيًا أمام تحويل التربة البيئية إلى رافعة اقتصادية مستدامة. وفي السياق ذاته، تبرز إشكالية ضعف التحفيز المستمر للأطفال والشباب، حيث تفتقر العديد من الأنشطة التوعوية والمسابقات البيئية إلى آليات للمتابعة والتشجيع على المدى المتوسط والبعيد، مما يؤدي إلى فتور المشاركة وغياب الاستمرارية في الالتزام البيئي. لذلك، فإن تجاوز هذه التحديات يقتضي تبني مقاربة أكثر شمولية وفعالية تدمج التقييم، وتكافؤ الفرص الجغرافية، والشراكة متعددة الأطراف، لضمان استدامة وتأثير المبادرات البيئية.

الخاتمة:

ساهم المعهد الوطني للتكوينات البيئية بشكل فعال في تعزيز الوعي البيئي وتطوير القدرات الفنية للمؤطرين والمواطنين عبر برامج تكوينية متعددة، وشبكة واسعة من النوادي البيئية في المؤسسات التعليمية. وقد بينت هذه الدراسة الدور المحوري الذي يضطلع به المعهد في دعم ريادة الأعمال السياحية المستدامة، من خلال تكوين وتأطير الشباب حاملي المشاريع وتشجيعهم على تأسيس مؤسسات ناشئة تراعي المعايير البيئية وتسهم في الاقتصاد الأخضر.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تعزيز الوعي البيئي المجتمعي فقد أسهمت برامج المعهد في رفع مستوى الوعي بأهمية حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية لدى مختلف فئات المجتمع.
2. تطوير الكفاءات البشرية حيث ساهمت التكوينات البيئية المتخصصة في إعداد كفاءات قادرة على إدماج مبادئ الاستدامة ضمن المشاريع الريادية والسياحية.
3. دعم ريادة الأعمال البيئية كون أن المعهد قد وقّر إطارًا تأهيليًا ومرافقة تقنية للشباب حاملي المشاريع، ما أدى إلى بروز مؤسسات ناشئة في مجال السياحة البيئية.
4. خلق فرص عمل خضراء فقد أدت المبادرات الريادية التي دعمها المعهد إلى تنشيط سوق العمل المستدام من خلال مشاريع سياحية تراعي البعد البيئي.

5. توسيع الشراكات والتعاون من خلال الاتفاقيات التي أبرمها المعهد مع المؤسسات الوطنية والدولية في توسيع نطاق تأثير برامجهم وتعزيز فعاليته الميدانية.
6. الإسهام في التنمية المستدامة كون المعهد أصبح شريكاً رئيسياً في تحقيق التكامل بين التنمية البيئية والاقتصادية، عبر دعم السياحة البيئية كرافد من روافد الاقتصاد الأخضر.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه، تُقترح التوصيات التالية:

1. إنشاء مسار سريع يسمح لحاملي شهادات المعهد بالحصول مباشرة على بطاقة مؤسسة ناشئة ودراسة ملفات تمويلهم في آجال قياسية عن طريق إبرام اتفاقيات مع القطاعات المعنية.
2. وضع منصة رقمية تجمع خريجي الدورات الذين أنشأوا مؤسسات لتبادل الخبرات والعروض التجارية والمرافقة المتبادلة.
3. تخصيص فضاءات في مقر المعهد أو ملاحقه كحاضنة تقدم خدمات الاستشارة القانونية والتسويقية برسوم رمزية للمشاريع الناشئة.
4. منح دور البيئة في الولايات السياحية صلاحية توقيع اتفاقيات شراكة محلية مع وكالات السياحة ومكاتب الدراسات دون العودة للمقر المركزي.

الهوامش:

¹ مرسوم تنفيذي رقم 263-02 مؤرخ في 17 أوت 2002، يتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، صادرة في 18 أوت 2002، ص 09.

² المادة 03 من نفس المرسوم.

³ التربية البيئية هي العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الفرد بالمعارف والقيم والاتجاهات اللازمة لفهم بيئته، وتنظيم سلوكه تجاهها، والمساهمة في حمايتها والمحافظة عليها لصالحه وصالح المجتمع. الجمل علي أحمد حسين اللقاني، معجم المصطلحات التربوية (المعرفة في المناهج وطرق التدريس)، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1999، ص 67.

⁴ التحسيس البيئي: هو تحفيز الأفراد والمجتمع على تبني سلوكيات تحمي البيئة، بما يعزز مفهوم المواطنة البيئية. حمروش دليلة، يزلي بن عمر، الاتصال والتحسيس البيئي حول التسيير المستدام للنفايات الحضرية الصلبة – تجربة الجزائر في هذا المجال، مجلة الإتصال والصحافة، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 158.

⁵ المادة 04 و 05 من المرسوم التنفيذي رقم 263-02 السالف الذكر.

⁶ المواد من 07 إلى 11 من نفس المرسوم.

⁷ المادة 12 و 13 من نفس المرسوم.

⁸ المواد من 14 إلى 17 من نفس المرسوم.

⁹ يتجلى الطابع الريادي في المبادرات التي تطور مشاريع مبتكرة، مثل السياحة البيئية المستدامة، حيث تجمع بين الحفاظ على الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل جديدة، ما يجعلها نموذجًا حيًا لتطبيق مفاهيم الريادة على أرض الواقع. حيث تُعدّ الريادة عملية خلق القيمة من خلال استثمار الفرص المتاحة باستخدام موارد فريدة، مع التركيز على الابتكار والأثر الاقتصادي والاجتماعي المستدام. فاطمة زهرة بن قايد، تبني مقاربة الريادية الاستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية، مجلة العلوم الانسانية، المركز الجامعي، تيندوف المجلد 01، العدد 02، 2017، ص 188.

¹⁰ تعرف السياحة البيئية على أنها شكل من أشكال السياحة يركز على زيارة المناطق الطبيعية السليمة بيئيًا للاستمتاع بتنوعها البيولوجي وجمال مناظرها، مع المساهمة في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة وتوليد فرص اقتصادية محلية.. لمياء السيد حنفي، فتحي الشرقاوي، الاتجاهات الحديثة في السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 37.

¹¹ الندوة الوطنية لمشاريع الخضراء كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة، الموقع الرسمي لوزارة البيئة وجودة الحياة على الرابط: <https://www.me.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 2025/10/20.

¹² جمال هاشمي، المعهد الوطني للتكوينات البيئية بسعيدة : دورة تكوينية حول الاقتصاد الدائري، موقع جريدة البديل على الرابط: <https://elbadilabc-ar.dz/?p=57753>، تاريخ الاطلاع: 2025/10/20.

¹³ الاتحاد الأوروبي، بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر، على الرابط: <https://www.eeas.europa.eu/delegations/algeria>، 2021/08/05، تاريخ الاطلاع: 2025/10/20.

¹⁴ مدونة التكوين تدعم بتخصصات بيئية جديدة، وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط: <https://www.aps.dz>، 14 أكتوبر 2025، تاريخ الاطلاع: 2025/10/20.

¹⁵ ترقية الممارسة البيئية على المستوى المحلي محور لقاء تنسيقي بين وزارتي الداخلية والبيئة، وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط: <https://www.aps.dz>، 08 أكتوبر 2025، تاريخ الاطلاع: 2025/10/20.

¹⁶ مديرة معهد التكوينات البيئية تكشف أهم إنجازات المعهد بعد مرور أكثر من 22 سنة من نشأته، للبركة NEWS، على الرابط: <https://barakanews.dz>، 30 جويلية 2024، تاريخ الاطلاع: 2025/10/20.